الأمم المتحدة
S/2025/78
مجلس الأمن
Distr.: General
3 February 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 شباط/فبراير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تعتزم الصين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، تنظيم مناقشة مفتوحة عن "صون السلام والأمن الدوليين: ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية"، تُعقد في 18 شباط/فبراير 2025.

وقد أعدت الصين مذكرةً مفاهيمية لتوجيه المناقشات حول هذا الموضوع (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **فو** تسونغ
السفير والممثل الدائم
البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

060225 050225 25-01638 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 شباط/فبراير 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي يعقدها مجلس الأمن حول موضوع "ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية" في 18 شباط/فبراير 2025

تعتزم الصين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير 2025، تنظيم مناقشة مفتوحة حول موضوع "ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية" تُعقد في 18 شباط/فبراير في إطار بند "صون السلام والأمن الدوليين". ويترأس المناقشةَ وانغ يي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ووزير خارجية الصين. وستتيح المناقشةُ للدول الأعضاء فرصةً لاستعراض تاريخ الأمم المتحدة، وإعادة التأكيد على الالتزام بتعددية الأطراف، وتوطيد التعاون في المحافل المتعددة الأطراف مثل مجلس الأمن، والعمل معاً على بناء نظام للحوكمة العالمية يتسم بالعدل والإنصاف.

تحلّ في عام 2025 الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس الأمم المتحدة ولتحقيق النصر في الحرب العالمية التي شُنت على الفاشية. وبعد كارثة الحربين العالميتين، سعى قادة العالم آنذاك إلى الوفاء برسالة "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ومن أحزان يعجز عنها الوصف" فعَمدوا إلى بناء نظام دولي تكون الأمم المتحدة محوره، وقد كان ذلك خطوة أولى هامة نحو تعددية الأطراف في العصر الحديث. ودأبت الأمم المتحدة، منذ ذلك الحين، على الدفاع عن تعددية الأطراف واتخذت السلام رسالةً لها طوال عقود كان التبدّل سمة المشهد الدولي فيها. وبفضل جهودها، نَعِم العالم بالسلام والاستقرار عموماً وجُنب مآسي حرب عالمية جديدة.

بيد أن عالمنا دخل في السنوات الأخيرة حقبةً جديدة من الاضطرابات والتغيرات. فقد سجل عدد النزاعات رقماً قياسياً جديداً. وأصبحت نحو 100 دولة اليوم ضالعةً بدرجات متفاوتة في نزاعات، مما أدى إلى نزوح أكثر من 95 مليون شخص[(1)]. وأخذت ملامح الحرب تتبدّل تبدلاً جذرياً بفعل الاستخدام العسكري للتكنولوجيات الناشئة. فوسائل شن الحرب التي كانت يوماً غير متصورة باتت الآن خيارات مطروحة على الطاولة. وخطر حدوث مواجهة عسكرية آخذ في التزايد.

وفي خضم هذه التحديات الشديدة والمعقّدة، نحتاج إلى استلهام العبر والدروس من مسيرة الأمم المتحدة على مدار الأعوام الثمانين الماضية، وإلى التمسك بتعددية الأطراف، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والعمل معاً على إصلاح وتحسين الحوكمة العالمية.

ومجلس الأمن، بوصفه محور آلية الأمن الجماعي الدولية، تقع على عاتقه مسؤوليةٌ تحتم عليه الحفاظ على وحدة الصف وأداء واجباته على نحو ما نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة والارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي. ولكن الممارسات المستقرة منذ زمن طويل والتي أثبتت فعاليتها يجري مع الأسف

(1) Institute for Economics and Peace, *Global Peace Index 2024: Measuring Peace in a Complex World* (Sydney, 2024).

التخلي عنها كل يوم. والانقسامات والمواجهات أخذت تحلّ محل وحدة الصف والتعاون. ويثير تقاعس المجلس في مواجهة الأزمات الكبرى انتقاداتٍ متزايدة من جانب الدول الأعضاء. وهذا وضعٌ ينبغي ألا يستمر. فلا بد لمجلس الأمن أن يعود إلى المسار الصحيح الذي يقوم من خلاله بتسوية القضايا الساخنة من خلال التعاون المتعدد الأطراف وأن يفي بمسؤولياته الواجبة عليه.

والقانون الدولي هو ركيزة النظام الدولي الحديث. ويجب أن يرتكز هيكل الحوكمة العالمية السليم على احترام القانون والقواعد. ولكن مما يؤسف له أن بعض قرارات مجلس الأمن قد لا يُنفذ تنفيذا فعالا وأن الاتفاقات الدولية قد لا تُحترم أو تراعى على نحو ما ينبغي لها. ويقوّض نهج الكيل بمكيالين والتطبيق التعسفي بشدة سلطةَ سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتواجهنا مهمةٌ شاقة تتمثل في ضمان أن تطبق جميع البلدان والمؤسسات القضائية الدولية القانونَ الدولي بشكل موحد وعلى قدم المساواة.

وفي الوقت الراهن، تلوح بلا انقطاع قضايا أمنية غير تقليدية مثل الذكاء الاصطناعي وتغيّر المناخ والأمن السيبراني والأمن الغذائي والإرهاب. وتجد أغلب البلدان النامية نفسها في وضع لا تُحسد عليه، لافتقارها إلى الدراية الجيدة بهذه التحديات وإلى ما يلزمها من قدرات قوية للتعامل معها. وما من بلد بمقدوره أن يقف وحيداً في وجه التحديات العالمية. بل يجب أن يتمسك المجتمع الدولي بروح تعددية الأطراف وأن يتصدى بصورة مشتركة للتحديات الأمنية ويتقاسم فرص التنمية.

ولفترة طويلة، لم يكن صوت البلدان النامية مسموعاً بالقدر الكافي في منظومة الأمم المتحدة. فهي ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الهيكل المالي الدولي كما أنها في وضع غير مؤاتٍ في سلاسل التجارة والإمداد العالمية. ومع مرور الوقت، أخذت الدعوة إلى تحسين نظام الحوكمة العالمية تتعالى. وأصبحت بلدان الجنوب القوة الرئيسية الدافعة إلى التحوّل. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة لمعالجة ضعف الحوكمة وجعل نظام الحوكمة العالمية نظاماً أكثر عدلاً وإنصافاً يعود بمزيد من الفائدة على الجميع.

وقد أقرت الجمعيةُ العامة اليومَ الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام في عام 2018، مؤكدةً أن تعددية الأطراف أداة أساسية للتعامل مع التحديات العالمية المتعددة الأوجه والمعقّدة من خلال الإجراءات الجماعية. وفي أيلول/سبتمبر 2024، اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق المستقبل أثناء انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وطرحت فيه عدداً من الإجراءات والمبادرات الطموحة لتنشيط تعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية. وفي مواجهة تحديات هذا العصر، يحتاج المجتمع الدولي إلى إقامة تعاون على المستوى المتعدد الأطراف يكون فعالاً وشاملاً للجميع وموجَّهاً نحو تحقيق النتائج، وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والترويج لنظام حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً.

الأسئلة الموجّهة للمناقشة

- ما الدروس التي يمكن أن نتعلمها من تاريخ الأمم المتحدة على مدار الأعوام الثمانين الماضية؟ وما الذي يمكن عمله لوضع تعددية الأطراف موضع التنفيذ؟
- ما الذي يمكن عمله لتنفيذ أهداف ميثاق المستقبل من أجل النهوض بإصلاح وتحسين نظام الحوكمة العالمية بحيث نكفل أن تكون البشرية قادرةً على التصدي بفعالية للمخاطر والتحديات الحاضرة والمقبلة؟

- ما الذي يمكن عمله لتقوية دور مجلس الأمن وتعزيز تضامنه لكي يتسنى له الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين على نحو أفضل؟
- كيف يمكن دعم سلطةِ سيادة القانون على الصعيد الدولي وتعزيز أهمية القانون الدولي في الحوكمة العالمية وضمان تطبيقه بشكل موحّد وعلى قدم المساواة؟
- كيف يمكن مساعدة البلدان النامية على تضييق الفجوة الإنمائية، وخاصة الفجوة الرقمية، وتعزيز القدرة على التعامل مع مختلف التحديات العالمية، وتحقيق التنمية المشتركة والسلام الدائم؟

طرائق عقد الجلسة

ستتخذ الجلسةُ شكل مناقشةٍ مفتوحة وسيترأسها وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية. وتُشجع الدول الأعضاء على إيفاد مسؤولين رفيعي المستوى لحضورها. وسيُدعى الأمين العام إلى تقديم إحاطة للمجلس.

وينبغي للدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أن تسجل أسماء المتكلمين باسمها عن طريق البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE) ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباح يوم 13 شباط/فبراير 2025، وأن تحمّل رسالةً من ممثليها الدائمين أو من القائمين بالأعمال بالنيابة إلى رئيس مجلس الأمن. ولا يُطلب من الدول الأعضاء المشارِكة تقديم بيانات خطية عبر بوابة e-deleGATE. وستُدرَج البيانات المدلى بها في المحضر الحرفي المؤقت للجلسة.